77 رجلا و18 امرأة و13 حزبا وثلاث كتل مستقلة في المجلس النيابي الجديد

موريتانيا: الاسلاميون «صوتوا للتغيير» لكنهم اكبر الخاسرين ومراقبو الاتحاد الافريقي يشيدون بنزاهة وهدوء الاقتراع

نواكشوط ـ «القدس العربي»

من: عبد الله السيد:

تنفس الموريتانيون الصعداء أمس بإعلان وزارة الداخلية عن النتائج الرسمية النهائية للإنتخابات البرلمانية وسط إشادة داخلية وخارجية بالإقتراع.

فلأول مرة في تاريخ موريتانيا، كما أكد ذلك قادة الأحزاب والمرشحون، تنتخب جمعية وطنية خارج إملاءات الحكام. ولأول مرة تنتقل الجمعية الوطنية الموريتانية من غرفة تسجيل تشرع للسلطة التنفيذية ما تشاءه من قوانين وتشريعات إلى غرفة نيابية متعددة الأطياف والألوان، بل ومتناقضة الآراء.

وكان وزير الداخلية الموريتاني محمد احمد ولد محمد الأمين قد أعلن أمس الثلاثاء رسميا نتائج الانتخابات النيابية التي جرى شوطها الأول يوم 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 فيما نظم شوطها الثاني الأحد الماضي.

وأكد الوزير أن هذه الانتخابات التي «جرت في ظروف جيدة برهنت مرة أخرى على مدى وعي المواطن الموريتاني واستعداده الكامل لتحمل مسؤولياته المدنية من أجل المساهمة في تكريس الحياة الديمقراطية» في موريتانيا.

وأكد الوزير في بيان أمام الصحافة أن عدد المسجلين لهذه الجولة بلغ 632956 ناخبا وبلغت نسبة المشاركة 69.49 بالمئة.

وأشار الوزير إلى أن مجموع المقاعد التي حصلت عليها الاحزاب السياسية في الجولة الثانية بلغ 21 مقعدا فيما حصلت القوائم المستقلة على 31 مقعدا من أصل 52 شملها الإقتراع.

وعلى أساس نتائج الجولة الأولى والثانية من الانتخابات التشريعية تكون التشكيلة النهائية للجمعية الوطنية الموريتانية على النحو التالي:

ـ 54 مقعدا للأحزاب السياسية.

ـ 41 مقعدا للقوائم المستقلة.

وبلغت النسبة التي تمثلها النساء في الجمعية الوطنية الجديدة 17 بالمئة.

ويلاحظ أن دخول الإسلاميين للبرلمان الموريتاني تم بصورة أقل مما كان متوقعا حيث لم يحصلوا إلا على مقعدين، وهو ما أرجعه الاسلاميون لعراقيل عديدة وضعت أمامهم.

غير أن الإسلاميين أكدوا أن نشاطهم كان منصبا على إحداث التغيير وعلى هزيمة من يعتبرونهم عوائق في وجه الإصلاح، حيث أن ناخبيهم وجهوا لدعم الترشحات التي تتماشى مع مبدأ التغيير.

ويرى المحللون أن التفوق الواضح للحزبية الذي يبدو إحدى سمات الجمعية الوطنية الموريتانية في تشكيلتها الجديدة، لا يعكس التوازنات الحقيقية في هذه الغرفة البرلمانية ذات التأثير الأكبر في العملية التشريعية، ذلك أن «الحزبية» فيها «طرائق»، كما أن الاستقلالية فيها «قبائل شتى»، وعلى خط التماس بين الاثنين هنالك متأرجحون منهم من لبس ثوب الحزبية لدواع انتخابية صرفة، ومنهم من تجرد من مخيطها لنفس الدواعي كذلك.

وبحساب المقاعد، تميل الكفة في الجمعية الوطنية لصالح المجموعة الأولى (معارضة النظام السابق المنضوية في ائتلاف قوى التغيير) بـ38 مقعدا مقابل 13 مقعدا للمجموعة الثانية (أحزاب الأغلبية السابقة) و3 مقاعد للأحزاب الصغرى.

وكان أكبر الرابحين في هذه الإنتخابات حزب تكتل القوى الديمقراطية بزعامة أحمد ولد داداه أكبر معارضي الرئيس السابق، الذي حصل على 16 مقعدا. وجاء في المرتبة الثانية اتحاد قوى التقدم (اليسار الشيوعي) بتسعة مقاعد، فيما تراجع التحالف الشعبي التقدمي (الناصريون والأرقاء المحررون) إلى الدرجة الرابعة بستة مقاعد، واستطاع الحزب الجمهوري للديمقراطية والتجديد وريث حزب الرئيس السابق، رغم الانتكاسة التي شهدها قبل الانتخابات، أن يحتل الدرجة الثالثة بسبعة مقاعد.

وحسب تحليل لصحيفة «الشعب» الحكومية، فإن التنوع الظاهر في الجمعية الوطنية لا يعكس تنوعا في البرامج والتوجهات والرؤى، بقدر ما يعكس عوامل محلية بحتة كان لها تأثيرها الواضح في الترشيحات، وتأثيرها الأوضح في الشوط الثاني، حيث دعم المستقلون الأحزاب في هذا الشوط نكاية بخصومهم المحليين، وتحالفت أحزاب مع مستقلين لضمان إقصاء أحزاب أخرى، كما شهد الشوط الثاني تحالفات حزبية ـ حزبية، قد لا تكون ـ وإن بدت لحظية ـ مفهومة من قبل المراقب الخارجي».

ويؤكد التحليل أن هذه الانتخابات أظهرت السيطرة الواضحة للأطر الاجتماعية التقليدية في معظم مناطق البلاد، إذا ما استثنينا مدينة انواكشوط التي ظلت متمردة بحكم الوعي السياسي لساكنتها.

ويضيف التحليل أن الإنتخابات أظهرت حقيقة هامة هي أهمية «التمويل» وقوة تأثيره، ليس على الناخب فقط، وإنما على الأحزاب السياسية نفسها، فقد استطاع المال أن يوصل أشخاصا عديدين إلى مراكز قيادية في أحزاب عريقة، مع أنه لم يمض على انتمائهم إليها سوى أسابيع قليلة، ومكنت سلطة المال آخرين من فرض رؤيتهم ومرشحيهم، على أحزاب سياسية أخرى.

غير أن ما يشغل البال حتى الآن هو الكيفية التي ستكتمل بها دون مطبات، المؤسسات الدستورية الموريتانية الجديدة بما فيها مجلس الشيوخ الذي سيقترع عليه الناخبون الكبار يوم 21 كانون الثاني/يناير المقبل ورئاسة الجمهورية التي ستنتخب يوم 12 اذار/مارس 2007.

وينشغل الساسة الموريتانيون كثيرا بالطريقة التي ستعمل بها هذه المؤسسات بتناغم وانسجام يحفظ للديمقراطية الموريتانية التي ولدت بعمليات قيصيرية عديدة، تكاملها وتطورها ومقومات وجودها.

في غضون ذلك اعلن فيجاي ماخان، رئيس مراقبي الاتحاد الافريقي في الانتخابات الموريتانية، الاثنين ان الانتخابات التشريعية والبلدية التي جرت في 29 تشرين الثاني/نوفمبر و3 كانون الاول/ديسمبر جرت «في مناخ من الهدوء والنزاهة والشفافية».

وقال «في الدورة الاولى وكما في الدورة الثانية، جرت عمليات التصويت في جو من الهدوء والنزاهة والشفافية».

وهنأ ماخان «السلطات العسكرية والحكومة والشعب في موريتانيا على الخطوة الجديدة التي اجتازوها على طريق الديمقراطية التعددية».

محللون: صراع بين انصار الاصلاح والحرس القديم يمنع التحول الديمقراطي في ليبيا

■ القاهرة ـ اف ب: يقول محللون ان صراعا يدور في ليبيا بين انصار اصلاح النظام بقياة سيف الاسلام القذافي نجل العقيد معمر القذافي وبين الحرس القديم بقيادة نائب رئيس البرلمان احمد ابراهيم منذ ان بدأت ليبيا انفتاحها على العالم في نهاية 2003.

وطالبت منظمة هيومن رايتس ووتش الاثنين بالافراج فورا عن المعارض الليبي ادريس محمد بوفايد الذي اعتقل في الخامس من تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

وقال رئيس الرابطة الليبية لحقوق الانسان المقيم في جنيف سليمان بوشويغير انه يعتقد ان «محمد بوفايد هو ضحية جديدة للصراع الدائر في ليبيا بين الراغبين في انفتاح ديمقراطي والذين يريدون ابقاء الاوضاع على ما هي عليه».

وكان بوفايد وهو طبيب في التاسعة والاربعين عاد في ايلول/سبتمبر الماضي الى ليبيا بعد 16 عاما امضاها في سويسرا من اجل ان يقود الاتحاد الوطني للاصلاح وهو تنظيم اسسه منذ عام ونصف.

واضاف بوشويغير لوكالة فرانس برس ان انفتاح ليبيا على المجتمع الدولي بعد تخليها عن برنامج اسلحة الدمار الشامل في نهاية 2003 ادى الى انقسام داخل نظام القذافي الذي يحكم ليبيا منذ 37 عاما.

وتابع ان «هناك صراعا بين المحافظين بقيادة الامين المساعد لمؤتمر الشعب العام احمد ابراهيم وبين سيف الاسلام القذافي».

وقبل ان تعيد واشنطن علاقاتها مع ليبيا في ايار/مايو الماضي شن ابراهيم هجوما عنيفا على الولايات المتحدة واعتبر خلال ندوة دولية نظمت في نيسان/ابريل في طرابلس ان «امريكا جسم ملعون مطرود من رحمة الله ولا تستحق الا اللعنة».

وقالت مديرة فرع «هيومن رايتس ووتش» في الشرق الاوسط وشمال افريقيا ساره لي ويتسون «ربما تكون ليبيا منفتحة على العالم لكن الحكومة ما زالت تحتجز منتقديها».

وتابعت ان «الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي لا يجب ان يظلا صامتين لمجرد ان ليبيا تتعاون معهما في مكافحة الارهاب او لان لديهما استثمارات نفطية فيها». وقال سعد جبار وهو نائب رئيس مركز دراسات شمال افريقيا في جامعة كمبردج ان النظام الليبي تصالح مع العالم الخارجي ولكنه لم يتصالح بعد مع شعبه.

واضاف ان «سيف الاسلام لا يسعى الى قلب النظام ولا تغييره من اعلى لكنه يعارض بعض الممارسات مثل الفساد والبيروقراطية وقلة الفاعلية ويقول ان الوقت حان لبعض الاجراءات السياسية والاقتصادية التي تكفل المحاسبة».

ويعتقد جبار ان «هناك عناصر تشكل قاعدة النظام وهم من الثوريين السابقين الذين تحولوا الى جامعين للثروة وباتوا يشكلون مجموعة تضغط تعارض اي شكل من اشكال الاصلاح».

ويؤكد بوشويغير ان سيف الاسلام «شاب لديه افكار لا يتمكن من تطبيقها».

ويضيف «في ليبيا الجميع معتقلون فانت دائما رهينة للنخبة الحاكمة وليس لديك اي حقوق».

وقاد سيف الاسلام الذي يوصف بانه خليفة محتمل لوالده، حملة من اجل عودة المعارضين الليبيين من الخارج ولكن الاضطهاد السياسي ما زال مستمرا ويستدعي ضغوطا خارجية.

وكان سيف الاسلام القذافي وجه انتقادات لاذعة للنظام القائم ودعا الى «الانتقال من الثورة الى الدولة» والى وضع دستور دائم للبلاد.

وانتقد سيف الاسلام (36 عاما) وهو احد ابرز الداعين الى الاصلاح الاقتصادي والسياسي والانفتاح على الغرب «حالة الفوضى» السائدة في ليبيا واعتبر انها عائدة الى «غياب الدستور والقوانين»، متهما «المافيا الليبية» بالتصدي للمشاريع الاصلاحية.

وقد بدأ سيف الاسلام بانشاء شبكة من وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة لنشر افكاره في ليبيا بينما يستعد التيار المتشدد لاطلاق اذاعة ذات توجه قومي عربي من القاهرة.

وطالبت الولايات المتحدة الشهر الماضي ليبيا بالافراج فورا عن فتحي الجهمي وهو معارض سياسي في الخامسة والستين معتقل منذ 2004 بعد ان ادلى بتصريحات معادية للنظام وطالب الديمقراطية.

وتحرص واشنطن على تأمين حصة لها في الاحتياطات النفطية الليبية الضخمة وعلى الحصول على مساعدة طرابلس في مكافحة الارهاب لكن قضية حقوق الانسان تشغلها كذلك.

ووفقا لبعض التقارير فان وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس ارجأت زيارة الى ليبيا الشهر الماضي بسبب انتهاكات حقوق الانسان من بينها حالة الجهمي وقضية الممرضات البلغاريات الخمس والطبيب الفلسطيني المهددين بالاعدام بسبب اتهامهم بالتسبب في اصابة اطفال ليبيين بمرض الايدز.

سيف الاسلام القذافي

مسجد باريس: المسلم الواحد يستهلك 135 كيلوغراما سنويا

سوق اللحم الحلال بفرنسا تشهد انتعاشا متواصلا

■ باريس ـ رويترز: تشهد سوق اللحوم المذبوحة حسب الشريعة الاسلامية انتعاشا في فرنسا التي تعيش فيها طائفة مسلمة يبلغ عدد أفرادها زهاء سبعة ملايين نسمة، أي نحو 10 في المئة من الفرنسيين.

وبدأ رجل من أصل مغربي يدعى عبد الله في مجزره بضاحية جينفييه بالقرب من باريس ذبح الطيور الداجنة حسب الشريعة الاسلامية عام 1997 وكان من اوائل الذين بدأوا هذا النشاط في فرنسا.

قال عبد الله «بدأنا هنا سنة 1971. كنت أول واحد جاءته الفكرة لتأسيس مذبحة حلال تعمل وفق متطلبات وزارة الزراعة الفرنسية».

ويقول عبد الله انه يذبح نحو 2000 دجاجة أسبوعيا وان سعر الكيلو يبلغ 3,5 يورو وان زبائنه يحبون مشاهدة الدجاج يذبح ليتأكدوا من أن اللحم الذي يشترونه «حلال».

وفتح عبد الله نافذة زجاجية تطل على مكان الذبح ليستطيع الزبائن التأكد من مطابقة الذبح لاصول الشريعة. وقال «الناس تريد الدجاج الحي ونذبحه أمامهم. عندنا نافذة ليروا ان الذبيحة حلال مئة بالمئة». واضاف «نذبح ما بين ألف وألفان دجاجة في الاسبوع. في شهر رمضان نذبح اكثر. والان هناك مذابح فتحت في نواحي باريس و(سوق) الحلال يتطور في فرنسا».

ويقول عبد المجيد الزبون الدائم في متجر عبد الله انه يشتري الدجاج من المجازر التي تذبح حسب الشريعة الاسلامية لانه لا يثق في نوعية اللحوم الاخرى.

وقال عبد المجيد «آتي لاشتري الدجاج لاني اعرف انه حلال هنا. مذبوح حلال وفيه طعم احسن من دجاج المجزرة. الدجاج الابيض».

ويؤكد الخبير الاقتصادي بجامعة ايفلين في فرساي سانت كونتان سمير زمور الذي ينحدر من أصل جزائري والذي ألف كتابا عن سوق اللحوم المذبوحة حسب الشريعة في فرنسا، ان المنافسة تطورت في الاونة الاخيرة وان المتاجر الفرنسية الكبيرة ادركت ان اللحوم الحلال أصبحت سلعة مربحة تجتذب عملاء جدد.

ولكن زمور قال أيضا ان غالبية اللحوم الحلال مازال يبيعها القصابون بسبب العلاقات القوية في الغالب بين الزبائن المسلمين والقصابين. وأضاف أن متجر بيع اللحوم كثيرا ما يصبح مكانا للقاء وتبادل الحديث.

وقال زمور «ما نشهده اليوم هو أقوى علاقة شخصية يمكن أن توجد بين الزبائن المسلمين ومتاجر بيع اللحوم. انهم يشترون اللحوم منها وفي نفس الوقت فهذه المتاجر أماكن للتبادل الثقافي والهوية والاتصال. هم يتكلمون العربية وهذه المتاجر نقطة تواصل مع بلدهم الاصلي. ولا توجد مشكلة ثقة في اللحوم الحلال».

وقال قصاب من أصل جزائري في نانتيير يدعى مصطفى ان سعر اللحوم الحلال لا يزيد على سعر معظم اللحوم الاخرى الا بنحو يورو واحد أو 1,5 يورو للكيلو. لكن المسلمين لا يمانعون في دفع سعر أعلى ما داموا متأكدين من أن اللحم ذبح حسب الشريعة.

ولكن مصطفى قال ان من الضروري تنظيم مجال اللحوم الحلال من خلال رقابة حكومية. وقال «رقابة مشددة (من هيئات حكومية) غير موجودة لحد الان. ولهذا يجب ان نطالب بان تكون هناك رقابة مشددة، ليس على مستوانا لكن على مستويات عالية للتأكد من ان الذبح يتم بطريقة حلال».

ويقول زمور ان نحو 90 في المئة من اللحوم التي تباع على انها مذبوحة حسب الشريعة الاسلامية ليست كذلك لغياب المؤسسات الرسمية التي تراقب عملية الذبح.

ويقول مسجد باريس ان المسلم الواحد يتناول نحو 135 كيلوغراما من اللحوم الحلال في المتوسط سنويا، أي أكثر كثيرا من المتوسط الفرنسي العام الذي يبلغ 89,9 كيلوغراما في العام للفرد.

ويقول نحو 85,9 في المئة من المسلمين الفرنسيين انهم لا يأكلون الا اللحوم المذبوحة حسب الشريعة الاسلامية.

وأشارت دراسة نشرتها وزارة الداخلية الفرنسية عام 2006 الى ان تجارة اللحوم الحلال يبلغ حجمها 523 مليون يورو في العام.

وفي فرنسا التي تعيش فيها أكبر طائفة مسلمة في أوروبا يتزايد استهلاك اللحوم الحلال بما يتراوح بين عشرة و15 في المئة سنويا.

حزب تونسي معارض يحصل على ترخيص لاصدار صحيفة ناطقة باسمه

■ تونس ـ يو بي أي: قال معارض تونسي ان سلطات بلاده وافقت على تمكينه من ترخيص قانوني لاصدار صحيفة ناطقة باسم حزبه، لتكون بذلك سابع صحيفة معارضة تحصل على اجازة صدور في البلاد.

وأوضح مصطفى بن جعفر الأمين العام لحزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات (حزب معارض معترف به) في تصريح لـ«يونايتد برس أنترناشيونال» أن الصحيفة التي يعتزم اصدارها ستحمل اسم «مواطنون».

ولم يحدد بن جعفر تاريخ صدور الصحيفة، واكتفى بالاشارة الى أنه بصدد الاستعداد لاصدار الصحيفة الجديدة التي ستكون أسبوعية، وناطقة باللغة العربية، مع امكانية اصدار ملحق لها باللغة الفرنسية.

وأكد أن صحيفته «لن يعكس مضمونها آراء ومواقف حزبه فقط، وانما ستسعى لأن تكون مفتوحة أمام مختلف الآراء».

ويعتبر حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات من الأحزاب التونسية المعارضة حديثة النشأة، وهو غير ممثل بالبرلمان، حيث يعود تاريخ الاعتراف القانوني به الى الخامس والعشرين من شهر تشرين ثاني/أكتوبر من العام 2002 . وتنشط في تونس اليوم تسعة أحزاب سياسية، منها ثمانية أحزاب معارضة، خمسة منها ممثلة بالبرلمان، بالاضافة الى أربع منظمات وطنية كبرى، وأربع هيئات استشارية، وأكثر من 700 جمعية ومنظمة اجتماعية وثقافية وعلمية وانسانية وحقوقية ورياضية، تساهم جميعها في تنشيط المجتمع المدني.

كما تصدر حاليا في تونس وبانتظام ثلاث صحف معارضة هي «الوحدة» الناطقة باسم حزب الوحدة الشعبية، و«الطريق الجديد» الناطقة باسم حركة التجديد (الحزب الشيوعي سابقا)، و«الموقف» الناطقة باسم الحزب الديمقراطي التقدمي.

وتتمتع صحف المعارضة بحوافز مالية هامة من الدولة تمكنها من استرجاع نحو 60 بالمئة من تكاليف اصدار الصحيفة، علما أن الاعلام المكتوب في تونس شهد تطورا ملحوظا، حيث تصدر اليوم أكثر من 245 صحيفة ومجلة تونسية أغلبها تابعة للقطاع الخاص، وتعبر عن أراء مستقلة.

الحكومة الصومالية ترفض التفاوض مع الاسلاميين

■ مقديشو ـ اف ب ـ رويترز: رفضت الحكومة الانتقالية الصومالية امس الثلاثاء استئناف التفاوض مع المحاكم الاسلامية التي تسيطر على جزء من البلاد وما زالت توسع نفوذها.

واعلن وزير الاعلام علي جمعة لوكالة فرانس برس ان «هذه المجموعة توسع اراضيها بالقوة وتنتهك اتفاق الهدنة (22 حزيران ـ يونيو) ولا فائدة من مفاوضات سلام معها اذا لم تحترم ما تم توقيعه».

واوضح الوزير في اتصال هاتفي معه في بيداوة (250 كلم شمال غرب) حيث مقر المؤسسات الصومالية الانتقالية «لا بد من بيئة مواتية لاستئناف المناقشات وبما ان الحال ليس كذلك حاليا فلسنا مستعدين للتفاوض». واعتبر ان المشاركة في الوقت الراهن في مفاوضات سلام ستكون «مضيعة للوقت».

وخلال نهاية الاسبوع الماضي استولت المحاكم الاسلامية على مدينة دنسور (270 كلم غرب مقديشو).

واعلنت الحركة الاسلامية مرارا انها لن تلتقي الحكومة الا اذا سحبت اثيوبيا القوات التي قالت انها تنشرها في الصومال.

وقد توصل الطرفان خلال مفاوضات سابقة في حزيران (يونيو) وايلول (سبتمبر) الى التوافق حول وقف الاعمال العدائية والاعتراف المتبادل لكن هذه الاتفاقات انتهكت.

وكان متوقعا اجراء سلسلة ثالثة من المفاوضات في تشرين الاول (اكتوبر) لكنها لم تبدأ.

ومن جهة اخرى منعت الحكومة المؤقتة في الصومال امس الثلاثاء السيارات من دخول بلدة بيدوة التي تتخذ منها مقرا في محاولة لمنع وقوع المزيد من تفجيرات السيارات الملغومة.

وقتل تسعة أشخاص الاسبوع الماضي في تفجير انتحاري قرب بيدوة على بعد نحو 250 كيلومترا من العاصمة مقديشو في هجوم جاء بعد أقل من ثلاثة أشهر من نجاة الرئيس عبد الله يوسف بأعجوبة من تفجير انتحاري. واتهم صلاد علي جيلي نائب وزير الدفاع الصومالي في بادىء الامر الاسلاميين وحملهم مسؤولية التفجير الذي وقع يوم الجمعة ولكن وزيرا اخر قال ان من السابق لاوانه الاشارة بأصابع الاتهام لاي جهة.

ونفى مجلس المحاكم الاسلامية أي تورط في التفجير. وأصبح مجلس المحاكم الاسلامية أكبر قوة عسكرية في البلاد ويتحدى سلطة الادارة المؤقتة المدعومة من الغرب وأصبح يحاصرها من ثلاثة جوانب.

وقال أحمد مادي اسحق قائد الشرطة في المنطقة لرويترز «منعنا قادة السيارات الفارهة من قيادتها الى بيدوة لمنع المزيد من الهجمات الانتحارية».

وأضاف أن السيارات الصغيرة التي تقوم بمهام رسمية ستلزم بالحصول على تصريح مسبق. ويتعين على المواطنين حاليا استخدام الحافلات الصغيرة والحافلات العامة في التوجه الى بيدوة والتي ستخضع للتفتيش في نقاط التفتيش. ولمح الاسلاميون الى أن أثيوبيا التي تدعم الحكومة المؤقتة لها يد في التفجير الانتحاري لايجاد المبرر اللازم لمهاجمتهم.

وتنفي اثيوبيا أي تورط لها في التفجير. ويخشى دبلوماسيون من أن تتحول الازمة بين الاسلاميين الذين يسيطرون على العاصمة مقديشو وأغلب الجنوب والحكومة الى صراع شامل يستدرج الدول المجاورة ويجتذب مقاتلين اسلاميين متشددين من خارج البلاد.

وتعثرت المحادثات بين الجانبين الشهر الماضي ويخشى البعض من أن تؤدي أحداث أعمال عنف الى اعاقة المزيد من المحادثات. وفي رحلة الى العاصمة الاثيوبية أديس ابابا اتهم على محمد جيدي رئيس الوزراء الصومالي الاسلاميين بأنهم جبهة القاعدة في المنطقة. وقال جيدي لوسائل الاعلام الاثيوبية «تأسس اتحاد المحاكم الاسلامية المزعوم لتقوية تنظيم القاعدة ولجعل الارهابيين يخترقون الصفوف بهدف زعزعة استقرار منطقة القرن الافريقي».

الاعضاء الجدد في الاتحاد الاوروبي الى فضاء شنغن من دون مراقبة الحدود بحلول 2008

■ بروكسل ـ اف ب: يتوقع دخول تسع دول انضمت اخيرا الى الاتحاد الاوروبي الى فضاء شنغن مع الغاء عمليات المراقبة على الحدود بين كانون الاول/ديسمبر 2007 واذار/مارس 2008، بحسب جدول زمني جديد اقره وزراء الداخلية الاوروبيون الثلاثاء.

وتقضي الخطة بالغاء عمليات التفتيش على الحدود البرية والبحرية اعتبارا من كانون الاول/ديسمبر 2007 على ان تلغى في المطارات في 30 اذار/مارس 2008 على ابعد تقدير بالنسبة الى تسع دول دخلت الاتحاد الاوروبي في 2004 (ثماني دول من اوروبا الوسطى ومالطا). وكذلك الامر بالنسبة الى سويسرا.

اما قبرص البلد العاشر الذي انضم الى الاتحاد الاوروبي في 2004 فلن ينضم الى فضاء شنغن في الوقت الحاضر.

ويفترض ان يتخذ القرار النهائي لالغاء عمليات المراقبة اثناء اجتماع لوزراء الداخلية في خريف العام 2007.

ويتوقف القرار على شرطين يشملان تقييما ايجابيا لامن الحدود الخارجية للدول المعنية وتوسيع القاعدة المعلوماتية الخاصة بمعطيات الشرطة والمعروفة بـ«نظام شنغن للمعلومات» ومقرها في ستراسبورغ.

وارتأى الوزراء الثلاثاء توسيعا مؤقتا لـ«نظام شنغن للمعلومات» الحالي ليشمل الدول الجديدة بدلا من انتظار وضع النظام الجديد للمعلومات موضع التنفيذ، وذلك للتمكن من التقيد بالجدول الزمني الجديد وفيه ارجاء بسيط للمواعيد التي كانت مقررة اصلا في تشرين الاول/اكتوبر 2007.

والقاعدة المعلوماتية الموسعة مشروع طموح من الناحية التكنولوجية يتضمن خصوصا تخزين معلومات عن الخصائص الوراثية وقد سجل بعض التأخير ولن يكون عمليا في افضل الحالات قبل كانون الاول/ديسمبر 2008 بدلا من اذار/مارس 2007.

المفوضية الاوروبية دعت باريس وبرلين الى تفادي فرض مهل محددة على انقرة

اردوغان حث ميركل على تفادي «خطأ تاريخي» بشأن تركيا

■ انقرة ـ بروكسل ـ اف ب: صرح رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان امس الثلاثاء انه طلب من المستشارة الالمانية انغيلا ميركل تفادي «خطأ تاريخي» بشأن ترشيح تركيا للانضمام الى الاتحاد الاوروبي وعدم محاولة فرض مهل محددة على بلاده.

وقال اردوغان للكتلة النيابية لحزب العدالة والتنمية «تكلمت هذا الصباح (هاتفيا) مع المستشارة ميركل وذكرتها بالنتائج التي ستترتب عن اي خطوة خاطئة».

واضاف «عبرت لها عن املنا في عدم ارتكاب مثل هذا الخطأ التاريخي خلال القمة الاوروبية في 14 و15 كانون الاول (ديسمبر)».

واوصت المفوضية الاوروبية الاسبوع الماضي للدول الـ15 بتعليق جزئي لمفاوضات الانضمام التي بدأها الاتحاد الاوروبي مع تركيا عام 2005 بسبب رفض انقرة فتح موانئها ومطاراتها لسفن وطائرات الجمهورية القبرصية التي لا تعترف بها انقرة.

غير ان ميركل والرئيس الفرنسي جاك شيراك يعتزمان تقديم اقتراح على الدول الـ25 يقضي بارفاق هذا التعليق ببند ينص على مهلة محددة لاعادة تقويم موقف تركيا حيال قبرص تمهيدا لاحتمال استئناف مفاوضات الانضمام معها وقد طرحت برلين بهذا الصدد مهلة 18 شهرا.

من جهته، قال وزير الخارجية التركي عبد الله غول ان فرض مهلة محددة على تركيا سيكون له «تأثير سلبي جدا على عملية» المفاوضات.

وقال خلال مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره السويدي كارل بيلد الذي زار انقرة ان «توصيات اللجنة بحد ذاتها غير مقبولة (..) لكن مثل هذا الامر (الاقتراح الفرنسي الالماني القاضي بفرض) شروط اكثر تشددا سيوصل هذه الازمة الى الطريق المسدود».

غير انه ابدى تفاؤله مرجحا عدم قبول الدول الاعضاء باقتراحات فرض مهلة على انقرة.

ويعود للدول الـ25 ان تقرر ما اذا كانت ستلتزم بتوصيات المفوضية لكن عليها اتخاذ قرارها بالاجماع ما يبدو في غاية الصعوبة نظرا الى انقسامها حول هذا الملف.

وسيسعى وزراء الخارجية الاوروبيون للبت في هذه المسألة الاثنين فيما لا يتوقع المحللون ان يتوصلوا الى ذلك ما سيحيل هذه المسؤولية الى رؤساء الدول والحكومات خلال قمتهم.

ومن جهة اخرى دعت المفوضية الاوروبية الثلاثاء فرنسا والمانيا الى عدم فرض مهل متشددة على تركيا لتفي بالتزاماتها تجاه قبرص، مشيرة الى ان مثل هذه الشروط «لم تأت باي نتيجة» في الماضي.

وقالت كريستينا ناغي المتحدثة باسم المفوض الاوروبي لشؤون توسيع الاتحاد اولي رين «يجب السعي من جهة الى حل متوازن يظهر النتائج التي يتعرض لها بلد مرشح لا يفي بالتزاماته، ومن جهة اخرى ابقاء عملية الانضمام بسبب الاهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها تركيا».

واوصت المفوضية الاسبوع الماضي الدول الـ25 الاعضاء بتعليق جزء من المفاوضات بشأن الانضمام الى الاتحاد الاوروبي التي بدأت مع تركيا في تشرين الاول (اكتوبر) 2005 بسبب رفض انقرة فتح مرافئها ومطاراتها امام السفن والطائرات التابعة لجمهورية قبرص اليونانية التي لا تعترف بها تركيا.

ولدى عرضه توصية المفوضية الاربعاء الماضي قال اولي رين «نظرا الى التجربة الماضية بشأن قبرص لا اعتقد ان اي انذار يمكن ان يأتي بنتائج».

لكن دول الاتحاد تتمتع بحرية القرار بالنسبة للعمل بتوصية المفوضية او عدم تنفيذها، الا ان عليها اتخاذ قرارها بالاجماع الامر الذي يبدو صعبا في ظل الانقسامات حول هذا الملف.

رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان